المدير التنفيذي للشركة أكد لـ «الأنباء» أن إنتاجها اليومي يبلغ 30 ألفاً في ظل الظروف العادية

الجارالله: «المنتجات القطنية» تستهدف إنتاج مليون كمام يومياً بنهاية يونيو

- الشركة تختص بإنتاج مجموعة أخرى من المنتجات الطبية إلى جانب إنتاج الكمامات الطبية
- «المنتجات القطنية» من أقدم الشركات المتخصصة بمجال الصناعات الطبية بالكويت
- الإنتاج يشمل الشاش الطبي المربع والدائري والطبقات ورولات الشاش ورولات الأقطان
- إنتاجنا يتم وفقاً للمواصفات العالية الجودة والقائمة على المواصفات الطبية المعتمدة

طارق عرابي

قال المدير التنفيذي في الشركة الكويتية لصناعة وتجارة المنتجات القطنية بندر الجارالله، إن خط إنتاج الكمامات الطبية يعتبر أحد خطوط الانتاج الرئيسية لدى الشركة، كما تختص الشركة بإنتاج مجموعة أخرى من المنتجات الطبية المختلفة التي تلبي حاجة وزارة الصحة من جهة، والمستهلك الكويتي من جهة اخرى.

وأضاف خلال حوار خاص مع «الأنباء»، أن شركة المنتجات القطنية تعتبر من اقدم الشركات المتخصصة في مجال الصناعات الطبية بالكويت، حيث تأسس المصنع في الثمانينيات، ليعمل في مجال المنتجات القطنية المختلفة، إلى جانب عدد من المستلزمات الطبية بأنواعها، بما فيها جميع أنواع «الشاش الطبي» (المربع، الدائري، الطبقات، ورولات الشاش)، بالإضافة إلى رولات الاقطان المتنوعة، مؤكدا في الوقت نفسه أن مختلف منتجات الشركة كانت تصدر إلى العديد من الأسواق من بينها (الصين، السعودية، الامارات وعدد من الدول العربية) إلى جانب ألمانيا وإيطاليا.

وأوضح الجارالله، ان إنتاج المنتجات الطبية داخل مصنع الشركة يتم وفقا للمواصفات العالية الجودة والقائمة على المواصفات الطبية المعتمدة، إلى جانب إنتاج اللبس الواقي وغطاء الرأس المستخدم داخل الاقسام الطبية في المستشفيات الحكومية المختلفة، مؤكدا أن هذه المنتجات تعتبر من المنتجات الأساسية التي تعمل بها الشركة منذ إنشائها وحتى يومنا هذا.

ولفت إلى أن الشركة لبت نداء الحكومة الكويتية المتعلق برفع الطاقة الانتاجية من الكمامات والمنتجات الطبية للمصنع منذ بداية جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث نجحت برفع طاقتها الانتاجية من 30 ألفا إلى 300 ألف كمام يوميا، متوقعا أن يصل الانتاج اليومي إلى مليون كمام بنهاية شهر يونيو الجاري، خاصة بعد أن قامت الشركة بزيادة عدد آلات إنتاج الكمامات الحالية.

وقال الجارالله إنه على الرغم من أن أزمة فيروس كورونا المستجد لفتت أنظار الحكومة إلى أهمية المنتج المحلي، إلا أن العديد من المصانع قد أصيبت بخيبة أمل بعد أن فتحت الحكومة باب استيراد الكمامات وغيرها من المنتجات الطبية من الخارج، بدلا من دعم المصانع المحلية والاعتماد عليها في تغطية الطلب المحلي، مبينا أن الكثير من الجهات الحكومية باتت تعتمد في مشاريعها ومشترياتها على السعر الأقل، متجاهلة في الوقت نفسه قانون المناقصات المركزية الذي أعطى للمنتج المحلي أفضلية عن غيره من المنتجات بنسبة 20٪.

وزاد بقوله «لا أحد ينكر أنه لن يبني اقتصاد الوطن أو يحمي اقتصاده سوى المصانع المحلية، لكن ما لاحظناه خلال الآونة الأخيرة، سواء من قبل الوزارات أو الجهات الحكومية أو حتى الجمعيات التعاونية والشركات هو التركيز على السعر، بغض النظر عن الصناعة المحلية أو الجودة أو غيرها من المعايير والمقاييس المعتمدة».

وتابع يقول إن الصين التي أصبحت اليوم واحدة من الدول الصناعية المنتجة، لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بعد أن وفرت لمصانعها المحلية دعما مباشرا، تمثل في دعم أسعار الكهرباء، وخفض الضرائب للحد الأدنى، ناهيك عن منح المصانع تسهيلات بنكية وضمانات مالية مميزة.

وأكد الجارالله أن المصانع الكويتية الحالية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكمامات وغيرها من الصناعات، خاصة أن وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة، قدمت مجموعة كبيرة من التسهيلات للمصانع القائمة أو حتى المصانع الجديدة لتتمكن من العمل والانتاج بشكل سلس، لكنه استغرب في الوقت ذاته من عدم وجود رؤية واضحة لاحتياجات وزارة الصحة أو غيرها من الوزارات الأخرى من الكمامات وغيرها من منتجات الوقاية.

وأضاف أنه ينبغي على الحكومة أن تعد رؤية واضحة أو خططا مستقبلية لاحتياجات الوزارات خلال المرحلة المقبلة، فالمصانع الكويتية لن تكون قادرة على الانتاج الفوري في حال طرحت الوزارات مناقصات عاجلة، فعلى سبيل المثال وزارة التربية طرحت موضوع عودة الطلبة للدراسة في أغسطس المقبل، لكنها لم تتحدث عن حاجتها من الكمامات أو المعدات الواقية، والكميات المطلوبة حتى تستعد المصانع لإنتاجها بالشكل الذي يلبي هذه الحاجة.

الإنتاج في مصنع الشركة الكويتية للمنتجات القطنية يسير بالطاقة القصوى لرفع الطاقة الإنتاجية من الكمامات إلى مليون كمام يوميا بنهاية شهر يونيو الجاري ويبدو في الاطار التدقيق على المنتج النهائي والتأكد من مواصفاته قبل الوصول للمستخدمين (متين غوزال)

الصناعة والحظر المناطقي

أكد الجارالله أن الحظر الذي فرضته الحكومة على منطقتي جليب الشيوخ والمهبولة أثر كثيرا على المصانع التي تعيش شريحة كبيرة من عمالتها في هاتين المنطقتين، ليأتي بعد ذلك حظر مناطق «الفروانية وحولي» ليزيد «الطين بلة»، خاصة أن شريحة العمالة الادارية من محاسبين ومناديب وسائقين تعيش في هذه المناطق، الأمر الذي عطل أعمال نسبة كبيرة من المصانع بما فيها مصنع المنتجات القطنية. وأعرب عن أمله في أن تقوم وزارة الصحة بأخذ مسحات من العمالة الادارية والفنية المقيمة في هذه المناطق وأن يتم السماح لهم بالخروج، حتى تعود عجلة الحياة إلى الصناعة الكويتية من جديد، خاصة بالنسبة للمصانع المرتبطة بالإنتاج الوطني.

الكويت تحتاج إلى 120 مليون كمام شهرياً

أشار بندر الجارالله إلى أن الشركة تحتفظ بمخزون جيد من المواد الأولية اللازمة للصناعات الطبية، مستدركا بقوله إن المصانع المختلفة كانت تسمو لتكوين مخزون أكبر من هذه المواد، لكنها أوقفت خططها في هذا الصدد في ظل عدم وجود رؤية واضحة تتعلق بالخطط الحكومية للطلب والاستهلاك المحلي، مشيرا إلى أن مخزون الكويت الحالي من الكمامات لا يتعدى 100 مليون كمام، وهي كمية ليست كافية لتغطية حاجات الكويت التي تحتاج إلى 120 مليون كمام شهريا.

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

إعلان عن تمديد فترة تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للدورة الخامسة عشرة (2020- 2022) للأعضاء المستقلين وغير المستقلين وذلك حتى يوم الثلاثاء الموافق 2020/6/30

يسر بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) أن يعلن عن تمديد فترة تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) للأعضاء المستقلين وغير المستقلين للدورة الخامسة عشرة ومدتها ثلاث سنوات (2020- 2022) وفقًا للشروط الآتية:

أولاً: بالنسبة للأعضاء غير المستقلين من مساهمي بيت التمويل الكويتي:

استيفاء المتطلبات والشروط المقررة بالمادة (68) المعدلة من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة للترشيح، وكذلك الشروط الواردة في النظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي المادة (17).

ثانيًا: بالنسبة للأعضاء المستقلين:

استيفاء المتطلبات والشروط العامة لعضوية مجلس الإدارة والشروط الخاصة بالأعضاء المستقلين والمقررة ضمن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمؤرخة 10 سبتمبر 2019 والمبينة أدناه:

1. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف.
2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
3. ألا يكون قد أشهر إفلاسه أو امتنع عن الدفع ولو لمرة واحدة.
4. أن يكون حسن السمعة محمود السيرة.
5. أن يكون لديه خبرة كافية في الشئون المصرفية أو المالية أو الاقتصادية وفقاً للقواعد والضوابط الصادرة من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي.
6. ألا يكون عضو مجلس إدارة أو موظفاً في بنك آخر من البنوك العاملة في دولة الكويت.
7. ألا تزيد مساهمته ومساهمة أي من أقربائه من الدرجة الأولى مجتمعين، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن 1% من أسهم البنك.
8. ألا يكون، عند الترشح أو خلال العامين السابقين من تاريخ الترشح، لديه علاقة تجارية مؤثرة أو إدارية أو استشارية مع أي من المساهمين الرئيسيين في البنك أو أي من المجموعات المالكة الذين يشكل تحالفهم نسبة مساهمة تجعلهم في عداد المساهم الرئيسي.
9. ألا يكون عند الترشح أو خلال العامين السابقين من تاريخ الترشح، قد شغل عضوية مجلس إدارة في البنك أو أي منصب تنفيذي فيه أو ضمن مجموعة البنك. واستثناءً، ولمرة واحدة، عند البدء في تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي في شأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك، فإنه يجوز ترشح الأعضاء الحاليين في البنك أو ضمن مجموعة البنك ممن تنطبق عليهم جميع شروط الاستقلالية الأخرى.
10. ألا تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في البنك أو مجموعة البنك.
11. ألا يكون عند الترشح أو خلال العامين السابقين يعمل لدى البنك أو ضمن مجموعة البنك، أو لدى أي من المساهمين الرئيسيين في البنك أو المجموعة.
12. ألا يكون لديه أو لدى أقاربه من الدرجة الأولى أي علاقة ائتمانية مع البنك أو مجموعة البنك تزيد عن إجمالي المبلغ المحدد في تعليمات القروض الاستهلاكية والإسكانية، وألا يكون لديهم ودائع أو محافظ مدارة لدى البنك أو مجموعة البنك تزيد في مجموعها عن 100 ألف دينار كويتي أو ما يعادلها من العملات الأخرى.
13. ألا يكون مالكاً لشركة أو مساهماً رئيسياً فيها أو عضواً في مجلس إدارتها أو عضواً تنفيذياً فيها، حاصلة على ائتمان، أو ضامنة لائتمان من البنك أو مجموعة البنك تزيد قيمته على نسبة 5% من رأس المال المدفوع.
14. ألا يكون عند الترشح أو خلال العامين السابقين شريكاً في مكتب التدقيق الخارجي للبنك أو عضواً في فريق التدقيق على مجموعة البنك، وألا تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق الخارجي.
15. ألا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتلقاه لقاء عضويته في المجلس أو توزيعات الأرباح التي يتقاضاها بصفته مساهماً أو الفوائد المستلمة أو المستحقة على ودائعه أو استثماراته من الأنشطة الاعتيادية للبنك.

فعلى من يرغب في ترشيح نفسه من مساهمي بيت التمويل الكويتي أو غيرهم، ممن تتوافر فيه شروط الترشح السالف بيانها أن يقوم بتقديم طلب الترشيح لأمانة سر مجلس الإدارة الكائن في مدينة الكويت – شارع عبدالله المبارك – برج بيتك – الدور 31، خلال الفترة من يوم الأحد الموافق 2020/5/10 إلى يوم الثلاثاء الموافق 2020/6/30 من الساعة العاشرة صباحًا وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرًا على أن يكون طلب الترشيح مشفوعًا بما يلي:

1. السيرة الذاتية للمرشح مدعمة بالمستندات.
2. إقرار مكتوب من المرشح بتوافر شروط العضوية لديه عند تقديم طلب الترشح.
3. تفويض مكتوب من المرشح بمخاطبة نيابة شئون التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي للحصول على شهادات الأحكام الباتة إن وجدت.
4. إقرار مكتوب باطلاع المرشح على تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 2019/5/9 بعدم ملكية ما نسبته 5% من رأس مال بيت التمويل بشكل مباشر أو غير مباشر بدون موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي والتعهد بالإفصاح إذا زادت ملكيته عن 1% من رأس المال.

@kfhgroup
kfh.com 180 3333